في بيان مشترك صدر بختام زيارة سمو أمير البلاد إلى المملكة وبعد جلسة المباحثات مع العاهل البحريني

الكويت والبحرين: أهمية احترام العراق للسيادة ووحدة الأراضي الكويتية

استكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين لما بعد العلامة البحرية 162 وفق الاتفاقيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة

نرفض إلغاء الجانب العراقي وبشكل أحادي لبروتوكول المبادلة الأمني لضمان سلامة الملاحة في خور عبدالله

جانب من جلسة المباحثات التي جمعت سمو أمير البلاد وأخيه ملك البحرين

الزعيمان تطرقا إلى كل القضايا البارزة على الساحتين الإقليمية والدولية

تعزيز ودعم وتسهيل الجهود المتعلقة بالبحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة وتحديد مصيرهم وإعادة رفاتهم

حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت وملكية الثروات الطبيعية فيه هي مشتركة بين الكويت والسعودية

نرفض أي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة

تعزيز التعاون الثنائي في جميع المجالات وتطوير الشراكات الإستراتيجية للحفاظ على أمن واستقرار البلدين والمنطقة

نسعى لمزيد من الترابط والتعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون خصوصا في المنظومتين الدفاعية والأمنية المشتركة

قلقون حيال الكارثة الإنسانية في غزة وما يشهده القطاع من حرب وحشية أودت بعشرات الآلاف من المدنيين العزل

المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن مطالب بوقف العمليات العسكرية في الأراضي الفلسطينية وحماية المدنيين

أهمية التوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية وفق مرجعيات المبادرة الخليجية والحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن

الحفاظ على أمن واستقرار منطقة البحر الأحمر واحترام حق الملاحة البحرية فيها وفقا لأحكام القانون الدولي

صدر مساء أمس الأول بيان كويتي – بحريني مشترك في ختام زيارة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد إلى مملكة البحرين الشقيقة.

وجاء في البيان أنه «انطلاقا من الروابط التاريخية الراسخة والعلاقات الأخوية المتينة التي تجمع بين قيادتي دولة الكويت ومملكة البحرين وشعبيهما الشقيقين وتعزيزا للعلاقات الثنائية والشراكة الاستراتيجية بينهما قام سمو الشيخ مشعل الأحمد أمير دولة الكويت بزيارة دولة إلى مملكة البحرين بتاريخ 13 فبراير 2024م.

وقد استقبل الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد في قصر الصخير حيث عقدا جلسة مباحثات رسمية استعرضا خلالها العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها في المجالات كافة مستذكرين الدور المهم والبناء الذي بذله المغفور له بإذن الله تعالى سمو أمير البلاد الراحل الشيخ نواف الأحمد – طيب الله ثراه – في سبيل استمرار تنمية العلاقات بين البلدين.

وأعرب صاحب السمو عن تمنياته بأن تحقق القمة العربية المقبلة في دورتها العادية الثالثة والثلاثين والتي ستعقد في العاصمة المنامة في 16 مايو المقبل خلال العام الجاري إسهاما حقيقيا في تعزيز العمل العربي المشترك وتوحيد الجهود العربية لمواجهة التحديات وإنهاء الصراعات وتحقيق السلم والأمن والاستقرار لصالح الشعوب العربية.

وأشاد الجانبان بنمو العلاقات التجارية والاستثمارات الثنائية بين البلدين وشددا على أهمية توسيع آفاق التعاون والشراكة الاقتصادية بينهما وتحقيق التكامل الثنائي والعزم على استكشاف الفرص الاقتصادية والتجارية وتعزيز دورها الاقليمي والدولي وبما يحقق الأهداف السامية لهذه المنظومة المباركة.

وناقش الجانبان مستجدات الأوضاع الإقليمية وانعكاساتها على العلاقات العربية – العربية والأمن والاستقرار الاقليمي وشددا على أهمية احترام جمهورية العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها والالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 833 (1993) الذي تم بموجبه ترسيم الحدود البرية والبحرية بين دولة الكويت وجمهورية العراق وأهمية استكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين لما بعد العلامة البحرية 162.

كما أكد الجانبان على أهمية التزام العراق باتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله الموقعة بين دولة الكويت وجمهورية العراق بتاريخ 29 ابريل 2012 والتي دخلت حيز النفاذ بتاريخ 5 ديسمبر 2013 بعد مصادقتها من قبل كلا البلدين وتم إيداعها بشكل مشترك لدى الأمم المتحدة بتاريخ 18 ديسمبر 2013 ورفض الغاء الجانب العراقي وبشكل أحادي لبروتوكول المبادلة الأمني الموقع عام 2008 وخارطته المعتمدة في الخطة المشتركة لضمان سلامة الملاحة في خور عبدالله الموقعة بين الجانبين بتاريخ 28 ديسمبر 2014 واللتين تضمنتا آلية واضحة ومحددة للتعديل والإلغاء.

كما جدد الجانبان دعم قرار مجلس الأمن رقم 2107 (2013) الذي يطلب من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) تعزيز ودعم وتسهيل الجهود المتعلقة بالبحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة وتحديد مصيرهم أو إعادة رفاتهم ضمن اطار اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية الفرعية المنبثقة عنها تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر واعادة الممتلكات الكويتية بما في ذلك الأرشيف الوطني وأهمية استمرار متابعة مجلس الأمن للملف المتعلق بقضية المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة وملف الممتلكات الكويتية المفقودة بما في ذلك الأرشيف الوطني من خلال استمرار إعداد تقارير دورية يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة حول آخر مستجدات هذين الملفين والجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) في هذا الشأن عملا بالفقرة الرابعة من قرار مجلس الأمن 2107 (2013) ودعوة العراق والأمم المتحدة الى بذل أقصى الجهود للوصول الى حل نهائي لجميع هذه القضايا والملفات غير المنتهية.

كما أكد الجانبان على أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة الكويتية – السعودية بما فيها حقل الدرة بكامله هي ملكية مشتركة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية فقط ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة وفقا لأحكام القانون الدولي واستنادا إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما والتأكيد على الرفض القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل او المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية.

وفيما يخص الشأن الإقليمي بحث الجانبان تطورات الأوضاع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة وأعربا عن بالغ قلقهما حيال الكارثة الإنسانية في قطاع غزة وما يشهده القطاع من حرب وحشية راح ضحيتها عشرات الآلاف من المدنيين العزل بما في ذلك الأطفال والنساء والمسنين وتدمير للمنشآت الحيوية ودور العبادة والبنى التحتية ومقار المنظمات الدولية نتيجة للاعتداءات السافرة لإسرائيل السلطة القائمة على الاحتلال.

وشدد الجانبان على ضرورة أن يضطلع المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن بمسؤولياته لوقف العمليات العسكرية في الأراضي الفلسطينية وحماية المدنيين وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وطالبا بالضغط على إسرائيل السلطة القائمة على الاحتلال لإيقاف عدوانها ومنع محاولات فرض التهجير القسري على الفلسطينيين من قطاع غزة والذي يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني والقوانين الدولية.

كما أكد الجانبان على ضرورة تمكين المنظمات الدولية الإنسانية من القيام بمهامها بفعالية في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للشعب الفلسطيني بما في ذلك منظمات الأمم المتحدة.

وأكد الجانبان تصميمهما الثابت على مواصلة الجهود الانسانية الرامية إلى تقديم المساعدات الاغاثية للتخفيف من تبعات المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على دعم جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) وتمكينها من أداء مهامها الانسانية مؤكدين في هذا الصدد على الدور الإنساني والحيوي المهم الذي تضطلع به الوكالة في تقديم الخدمات وتلبية احتياجات أساسية لما يقارب 5ر7 مليون لاجئ فلسطيني.

وأكد الجانبان على ضرورة تكثيف الجهود للوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية وفقا لمبدأ حل الدولتين كما ورد في مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما يكفل للشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة على حدود 1967م وعاصمتها القدس الشرقية.

وفيما يخص اليمن أكد الجانبان على أهمية التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية بما يتوافق مع المرجعيات الثلاث المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ومنها القرار 2216 معربين عن كامل الدعم للجهود الأممية والإقليمية من قبل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الشقيقتين والهادفة لإنهاء الأزمة اليمنية بما يحقق تطلعات الشعب اليمني للسلام والاستقرار والنماء.

وفيما يخص الملاحة في البحر الأحمر أكد الجانبان على أهمية الحفاظ على أمن واستقرار منطقة البحر الأحمر واحترام حق الملاحة البحرية فيها وفقا لأحكام القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 حفاظا على حرية التجارة الدولية ومصالح العالم أجمع».

وقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم بتقليد حضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح – أمير دولة الكويت – حفظه الله ورعاه – قلادة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من الدرجة الممتازة تقديرا لجهود سموه ودوره في توطيد العلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين الشقيقين.

وفي ختام الزيارة أعرب حضرة سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد عن شكره وتقديره لأخيه الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين على ما لقيه سموه والوفد المرافق من حسن الاستقبال وكرم الضيافة. وأعرب حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم عن أطيب تمنياته بدوام الصحة والعافية لسمو الشيخ مشعل الأحمد.

وزير الإعلام البحريني: زيارة سمو أمير الكويت للمملكة تعبر عما يجمع البلدين الشقيقين من إيمان راسخ بوحدة الهدف والمصير

وزير الإعلام البحريني الدكتور رمزان النعيمي

المنامة – «كونا»: قال وزير الإعلام البحريني الدكتور رمزان النعيمي أمس الأول إن الزيارة «المباركة» لصاحب السمو أمير دولة الكويت الشقيقة الشيخ مشعل الأحمد إلى مملكة البحرين تعكس عمق علاقات المحبة المتجذرة والأخوة التاريخية التي تربط بين البلدين والشعبين الشقيقين.

وأكد الوزير النعيمي في تصريح لـ«كونا» أن زيارة سمو أمير الكويت إلى المملكة تعبر عما يجمع بين البحرين والكويت من إيمان راسخ بوحدة الهدف والمصير والرغبة المتبادلة في تقوية دعائم التعاون الثنائي بما يخدم المصالح المشتركة ويعود بالنفع والخير على البلدين والشعبين الشقيقين.

وأوضح أن العلاقات المتينة والشراكة القائمة بين مملكة البحرين ودولة الكويت تستند إلى عمق الروابط الأخوية التاريخية بين البلدين والشعبين وبما يعكس حرص واهتمام العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى وأخيه صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح على توسيع هذه العلاقات والنهوض بها نحو آفاق أرحب تحقيقا للتطلعات والأهداف المشتركة.

وأضاف وزير الإعلام البحريني أن جلسة المباحثات الرسمية التي عقدها الملك حمد بن عيسى مع أخيه صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح تجسد نهجا أصيلا من التعاون والتكامل بين البلدين.

ولفت الى ان زيارة سمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد تأتي في إطار الزيارات المتبادلة التي تحرص عليها دائما القيادة الحكيمة في البلدين انطلاقا من أهميتها في توطيد عرى العلاقات المتميزة وتعزيز التنسيق المشترك سواء فيما يتعلق بمجالات التعاون الثنائي أو تجاه القضايا الإقليمية والدولية لاسيما وأن البلدين يتبنيان نهجا داعما ومساندا يؤمن بأهمية بسط الأمن والسلام والمحبة في العالم باعتبارها قيما إنسانية مشتركة ووسيلة لتحقيق تطلعات الشعوب في مجال التنمية والاستقرار.

وأكد النعيمي أن زيارة صاحب السمو أمير دولة الكويت إلى مملكة البحرين بجانب أنها ستشكل دفعة قوية في مسيرة علاقات الأخوة والتعاون بين البلدين ستكون ايضا فرصة لتنسيق مواقف البلدين إزاء مختلف القضايا الإقليمية والدولية وتوحيد الرؤى للتعامل مع التحديات التي تمر بها المنطقة.